

تاريخ النزاع العراقي - الكويتي

الباحث. قحطان حسين طاهر

**History of Iraq-Kuwait Conflict
Researcher Kahtan Hussein Tahir****Abstract**

After the eastern Arab region was decolonized from the Othman domination and various countries were established, a sort of conflict among these countries remained regardless of the slogans which covered their relationship. The border-conflict between the countries that differ in area and resources continued; one of which is the Iraq-Kuwait conflict which was one of the most influential conflicts in the region and the world.

المخلص

إن صورة منطقة المشرق العربي بعد خروجها من السيطرة العثمانية وتشكل دولها، بقيت صورة ذات طابع صراعي بغض النظر عن الشعارات التي كانت تغلف هذه العلاقة في الظاهر العلني، إذ إن نزاعات الحدود بين دول تتفاوت في المساحة وإمكانيات القوة والموارد كانت مستمرة، ومن أهم هذه النزاعات كان النزاع العراقي - الكويتي الذي كان من أكثر النزاعات تداعياً على المنطقة والإقليم والعالم.

إشكالية البحث

تأتي إشكالية البحث من سؤال محوري مهم ألا وهو: لماذا تغلب سمة الصراع على العلاقات العراقية - الكويتية؟.

فرضية البحث

إن العراق والكويت محكومان بحتمية التصاق جغرافي ونزاع تاريخي تعددت فصوله ورواياته في التاريخ الحديث للدولتين، فمع تبدل الحكام تتغير العلاقة بين الطرفين وتترواح ما بين التعاون والشك والنزاع والصراع.

أهمية البحث

إن أهمية البحث تأتي من محاولة التعرف على أهم الأحداث التي حدت ملامح النزاع العراقي - الكويتي ابتداءً من الصراع البريطاني - العثماني حول الكويت وصولاً إلى الغزو العراقي للكويت في 2 آب سنة 1990م.

منهجية البحث

اعتمد الباحث في محاور بحثه على المنهجين التاريخي والتحليلي للوصول إلى النتائج المطلوبة.

خطة البحث

يتكون الحث من ثلاث مباحث إذ يتناول في المبحث الأول الصراع البريطاني - العثماني على الكويت ويدرس في المبحث الثاني النزاع العراقي - الكويتي في العهد الملكي بينما يبحث المبحث الثالث في هذا النزاع في العهد الجمهوري.

المبحث الأول**الصراع البريطاني - العثماني على الكويت**

تشير المصادر التاريخية إلى إن تأسيس مدينة الكويت كان في بداية القرن الثامن عشر وبالتحديد في سنة 1716م، وقد كانت الكويت قبل هذا التاريخ مجرد مستوطنة عربية محمية بقلعة صغيرة وتسكنها قبيلة (العتوب) العربية التي تضم ثلاثة فروع رئيسة هي: الجلاهمة وآل خليفة وآل صباح⁽¹⁾.

تعود علاقة الدولة العثمانية بالكويت لسنة 1546م، عندما خضعت البصرة في تلك السنة للاحتلال العثماني، وقد كانت للبصرة صلات وروابط تجارية وجغرافية قوية مع الكويت، وإن المستوطنين الأوائل في الكويت من آل صباح لم

(1) جي. ج. لوريمر، الكويت في دليل الخليج، الجزء الأول، السفر التاريخي، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1981، ص 21-22.

يجدوا مناصباً من تأمين مركزهم، عن طريق الاعتراف بشيء من الولاية للسلطان العثماني الذي كانت له السيادة الروحية على مشيخات الخليج العربي على السواء مع مناطق العالم العربي الأخرى⁽¹⁾.

إن الحكومة العثمانية لم تفكر بشكل جدي في بسط نفوذها على شرقي الجزيرة العربية حتى سنة 1869م، وفي ذلك الوقت كانت بريطانيا تعدّ الساحل الجنوبي للخليج بمثابة منطقة نفوذ لها، وقد تزايد اهتمام الدولة العثمانية بشرقي بلاد العرب وجنوبها بعد سنة 1869م بفضل عاملين، الأول: هو فتح قناة السويس للملاحة في سنة 1869م، مما أتاح للأسطول العثماني العبور للبحر الأحمر والخليج العربي والربط بين ميناء الأستانة والبصرة بشكل مباشر، والثاني: تولي مدحت باشا ولاية بغداد بين سنتي 1869م و1872م، إذ تبنى مدحت باشا هدف بسط نفوذ الأستانة على المناطق التابعة لها اسماً، تعويضاً لها عما خسرت في أوروبا، لذلك رسم مدحت باشا خطة للاستيلاء على الكويت والبحرين وقطر ونجد والإحساء، ولم يواجه الوالي العثماني أية صعوبة في الكويت، لأن عائلة آل الصباح فيها كانت تميل دائماً إلى الاعتراف بسيادة السلطان العثماني عليها بشرط ألا يلزمها هذا الاعتراف بدفع الجزية⁽²⁾، إذ سبق أن اعترف شيخ الكويت بخضوعه للدولة العثمانية ودفعه الجزية لها وذلك في سنة 1829م⁽³⁾، كما إن (نامق باشا) الحاكم العثماني في العراق حاول في سنة 1866م أن يحول سيطرة الباب العالي الاسمية على الكويت إلى سيطرة فعلية وذلك في طلبه إرسال سفينتين مسلحتين من القسطنطينية⁽⁴⁾.

وبعد تولي مدحت باشا ولاية بغداد في سنة 1869م، استصدر فرماناً^(*) سلطانياً في سنة 1871م، تم بموجبه إعلان الكويت سنجقاً^(**) تابعاً لمتصرفية الأحساء، وكذلك حصول شيخ الكويت من آل الصباح على لقب قائمقام، كما تعهدت الكويت برفع العلم العثماني على السفن التابعة لها، وهو أمر جديد في الساحة الخليجية، إذ كانت كل السفن التابعة لسكان الإمارات العربية ترفع العلم البريطاني⁽⁵⁾، وفي السنة نفسها أي سنة 1871م رفعت الحكومة العثمانية مدينة البصرة من متصرفية إلى ولاية مستقلة عن بغداد، وصارت تضم سنجق الكويت و متصرفية الأحساء⁽⁶⁾.

ويعود التاريخ المدون لعلاقات بريطانيا بالكويت إلى سنة 1775م عندما احتل الإيرانيون البصرة وبدأ عندها إرسال البريد الانكليزي -التابع لشركة الهند الشرقية الانكليزية - إلى حلب يتم عن طريق الكويت بدلاً من الزبير، وفي سنة 1775م كانت شركة الهند الشرقية الانكليزية تنظر إلى الكويت على إنها تابعة للبصرة⁽⁷⁾.

وفي سنة 1898م جاءت الظروف التي أرغمت الحكومة البريطانية على اتخاذ إجراءات استبعاد النفوذ الأجنبي عن الكويت، وذلك بعد قيام روسيا بمحاولة إقامة مشروع للفحم في الكويت، والسعي للحصول على حق امتياز من الباب العالي لمد خط حديدي بين البحر المتوسط والخليج ينتهي بالكويت، مما دفع الحكومة البريطانية في 23 كانون الثاني 1899م إلى توقيع اتفاقية مع الكويت، تعهد فيها الشيخ مبارك (شيخ الكويت) هو وأبنائه وخلفاؤه من بعده، بعدم السماح لممثل أية دولة أو حكومة أجنبية بالإقامة في الكويت أو سواها من الأراضي التابعة لها، من دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية، وألا يبيع أو يؤجر أو يرهن أو يعطي أو يتنازل، بغرض الاحتلال أو أي غرض سواه، عن أي جزء من أرضه لدولة أجنبية أو رعايا دولة أجنبية دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية⁽⁸⁾. ولا شك إن هذه الاتفاقية غير شرعية من

(1) نورية محمد ناصر الصالح، علاقات الكويت السياسية بشرقي الجزيرة العربية والعراق العثماني، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1977، ص60.

(2) د.حسن سليمان محمود، الكويت، ماضيها وحاضرها، المكتبة الأهلية، بغداد، 1968، ص197.

(3) ج.ج. لوريير، مصدر سبق ذكره، ص60.

(4) المصدر السابق نفسه، ص68.

(*) فرمان: لفظ فارسي معناه "أمر أو حكم أو دستور موقع من السلطان". والفرمان العثماني هو قانون بأمر من السلطان العثماني نفسه وممهور بتوقيعه وهو نافذ من دون رجعة عنه.

(**) السنجق كان أحد التقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية، ويعني المنطقة أو المقاطعة بالعربية.

(5) سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج، معضلة السيادة والشرعية، مركز الدراسات الاستراتيجية، البحوث والتوثيق، ط1، بيروت، 1993، ص29-30.

(6) د.حسن سليمان محمود، مصدر سبق ذكره، ص199.

(7) المصدر السابق نفسه، ص24-25.

(8) نورية محمد ناصر الصالح، مصدر سبق ذكره، ص69، 70.

الناحية القانونية لأنه لا يحق للكويت عقد مثل هكذا اتفاقيات طالما أنها غير مستقلة عن الدولة العثمانية وهي تابعة لولاية البصرة.

وبعد توقيع الاتفاقية بين بريطانيا وشيخ الكويت سنة 1899م قامت السلطات العثمانية في البصرة ببذل جهود متواصلة لتأكيد سيادتها على الكويت، وفي شباط عام 1899م انتشرت أخبار بأن السلطات العسكرية العثمانية تطالب باستخدام العمل المسلح ضد الكويت، وهذا ما دفع السفير البريطاني في القسطنطينية حسب أوامر حكومة صاحبة الجلالة، إلى تقديم إنذار للباب العالي بأن أية محاولة من الدولة العثمانية لفرض سيطرتها على الكويت دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية، سوف تؤدي إلى مشكلة خطيرة، وقد ردت الحكومة العثمانية على الإنذار البريطاني بعدم وجود نوايا عثمانية لإرسال حملة عسكرية إلى الكويت⁽¹⁾. ويبدو أن الشيخ مبارك (شيخ الكويت) لم يشأ أن يعلن استقلاله التام عن الدولة العثمانية بعد توقيعه اتفاقية الحماية مع بريطانيا سنة 1899م، إذ قام بالاتصال بولاية الأمور بالأستانة وأعلن لهم طاعته وانقياده لهم، وبذلك أصبح مرتبطاً بولاء مزدوج⁽²⁾.

لكن الحكومة العثمانية أرادت إنهاء دور الشيخ مبارك، إذ أصدرت في تشرين الثاني 1901م أمراً بنفي الشيخ مبارك نفيّاً اختيارياً وإلاً سوف يتم إخراجهم من الكويت بالقوة، وقام السيد رجب النقيب (نقيب الأشراف في البصرة) بزيارة الكويت بصحبة الأمير (الاي نجيب بيك) شقيق مصطفى نوري باشا والي البصرة، وذلك بناءً على بريقة من الأستانة على ظهر الباخرة العثمانية (زحاف)، ليعرضوا على الشيخ مبارك قبول الحماية العثمانية أو تركه الحكم والتوجه إلى الأستانة كي يُعيّن عضواً في مجلس شورى الدولة أو يختار الإقامة في أحد بلدان الدولة العثمانية ويُخصّص راتب شهري له مقداره مائة وخمسون ليرة عثمانية، وفي حالة رفض الشيخ مبارك هذين الأمرين فستقوم الحكومة العثمانية بإخراجه من الكويت بالقوة⁽³⁾.

ولكن الشيخ مبارك رفض تنفيذ الأمر العثماني، وقام بطلب الحماية من بريطانيا التي أرسلت إحدى سفنها الحربية إلى ساحل الكويت وقام قائد السفينة بتهديد الوفد العثماني وطلب منه مغادرة الكويت وإلاً سوف يقوم بإطلاق النار على سفينتهم، فاضطر الوفد إلى الرحيل، وفي محاولة لإسقاط حكم الشيخ مبارك قام عبد العزيز ابن الرشيد حاكم حائل بدعم مالي وعسكري عثماني، بشن هجوم على الكويت في تشرين الثاني سنة 1901م، وبالرغم من تحقيق ابن الرشيد نصراً على الشيخ مبارك إلا أنه لم يستطع الإطاحة بحكمه⁽⁴⁾.

وبعدما فشل العثمانيون في خططهم الرامية للسيطرة على الكويت، عملوا على محاصرتها من الخارج وتقليص نفوذ الشيخ مبارك، إذ أقاموا في سنة 1902م قواعد عسكرية لهم في صفوان وأم قصر وجزيرة بوبيان، وكان هدفهم هو السيطرة على خور عبد الله وشعابه، و أنشأت مراكز للبريد في بوبيان وأم قصر تحرسها فرقة حربية صغيرة، وعلى أثر ذلك قدم الشيخ مبارك احتجاجاً إلى الدولة العثمانية سنة 1902م مدعياً أن تلك المناطق هي من ضمن حدود الكويت، ولكن الدولة العثمانية لم تهتم بتلك الاحتجاجات، أما بريطانيا، فبالرغم من محاولتها الضغط على الحكومة العثمانية للانسحاب من تلك المناطق إلا أنها وعلى ما يبدو لم تكن جادة في محاولتها تلك، فظلت تلك المناطق تحت سيطرة العثمانيين إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى بمدة قليلة⁽⁵⁾.

إن المحاولات المتكررة للسلطات العثمانية في بغداد والبصرة من أجل بسط السيادة العثمانية على الكويت، لاسيما بعد توجه الشيخ مبارك إلى بريطانيا منذ توليه الحكم، قد نتج عنها توقيع اتفاقية 1913م بين بريطانيا والدولة العثمانية تم الاعتراف فيها بالكويت ولاية عثمانية ذات سيادة داخلية⁽⁶⁾.

(1) جي.ج. لوريمر، مصدر سبق ذكره، ص151، 152.

(2) د. حسن سليمان محمود، مصدر سبق ذكره، ص203.

(3) نورية محمد ناصر الصالح، مصدر سبق ذكره، ص75.

(4) نجاة عبد القادر، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين 1914 - 1939، منشورات جامعة الكويت، 1973، ص21.

(5) نورية محمد ناصر الصالح، مصدر سبق ذكره، ص78، 79.

(6) نجاة عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص145، 146.

لاشك إن الكويت كانت عقدة في العلاقات البريطانية - العثمانية، فاعتراف حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح بولائه للسلطان العثماني ورفع علم الدولة العثمانية، قد ترافق بمحاولته التملص من الإقرار بالسيادة الفعلية للعثمانيين على الكويت بوصفها قضاءً يخضع لحكمهم المباشر، مثلما أراد مدحت باشا بأن يكون الساحل عثمانياً من البصرة حتى قطر، وهذا ما عدته بريطانيا ثغرة أمنية لا يمكن قبولها، مما دفعها إلى إقامة روابط قوية مع الكويت تحدّها من هيمنة العثمانيين عليها.

واستمر الصراع البريطاني - العثماني على الكويت حتى سنة 1913م عندما تهيأت الظروف لتوقيع اتفاقية 1913م سُميت (باتفاقية الخليج) بالتزامن مع الانسحاب العثماني من الخليج إذ اعترف العثمانيون بموجب هذه الاتفاقية بالاتفاقيات التي سبق أن عقدها شيخ الكويت مع بريطانيا مقابل اعتراف بريطانيا بالسيادة الاسمية العثمانية على الكويت، إذ لا تتدخل في شؤون الكويت الداخلية والخارجية، وتضمنت اتفاقية 1913م أول ترسيم للحدود بين الكويت والعراق، وقد نصّت المادة السابعة من الاتفاقية على أن يبدأ خط إشارات الحدود من مدخل خور الزبير في الشمال ويمرّ مباشرة إلى جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام حتى وادي الباطن، إلا أن هذه الاتفاقية لم توضع موضع التنفيذ بسبب قيام الحرب العالمية الأولى، وفي سنة 1914م تلقى الشيخ مبارك تأكيداً من بريطانيا إنها ستعترف بالكويت دولة مستقلة تحت الحماية البريطانية، بشرط أن تتعاون في الاستيلاء على البصرة، وقد تم ذلك وأصبحت الكويت في الحرب العالمية الأولى خاضعة للسيطرة البريطانية وقاعدة عسكرية أساسية في حرب احتلال بريطانيا للعراق⁽¹⁾.

وبذلك رُسمت أول خريطة للكويت، وانتهت بذلك فصول الصراع على الكويت بين بريطانيا والدولة العثمانية، إلا أن عدم وضوح الحدود المتفق عليها بين الكويت وولاية البصرة، والخلاف الذي يحيط بقضية تبعية الكويت الحقيقية قد مهّد لقيام نزاع عراقي - كويتي بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة في سنة 1921م.

المبحث الثاني

النزاع العراقي - الكويتي في العهد الملكي

استمرت الكويت قائمقامية تابعة للبصرة حتى سنة 1914م عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى واحتلت القوات البريطانية العراق وقامت بفصل الكويت عنه بعد أن كانت خاضعة للسيادة العثمانية مع أنها تتمتع بنوع من الحكم الذاتي. ولقد ظلّ وضع الكويت غير مستقر إلى أن عُقدت معاهدة (لوزان) بين بريطانيا وتركيا الحديثة سنة 1923م والتي بمقتضاها تنازلت تركيا عن جميع ممتلكات الدولة العثمانية السابقة في الشرق العربي كلّها، لكن ذلك لم يمهّد التساؤل عن وضع مشيخة الكويت التي لم تكن تفصلها حدود عن جيرانها في تلك الحقبة⁽²⁾.

وفي سنة 1923م جرى تبادل للرسائل بين الوكيل السياسي البريطاني في الكويت (الميجر مور) وبين المندوب السامي البريطاني في العراق (بيرسي كوكس) تقرر فيها الحدود العراقية - الكويتية، بعد ما كان العراق قد خرج من دائرة النفوذ العثماني وأصبح تحت الانتداب البريطاني، وقد رسمت الحدود بين البلدين استناداً إلى ما أقرته اتفاقية 1913م المعقودة بين بريطانيا والدولة العثمانية، ولكن ذلك الترسيم لم يعط العراق منفذاً بحرياً على الخليج بما يتناسب مع مساحته وإمكاناته⁽³⁾.

وقد واجهت العلاقات العراقية - الكويتية بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة مشكلات كثيرة منها مشكلة تهريب البضائع والأسلحة بين الكويت والعراق، إذ اتهمت الحكومة العراقية الكويت بأنها تشجع عمليات التهريب التي تضرّ بالاقتصاد العراقي، وقد دفعت عمليات التهريب القوات العراقية إلى استخدام القوة المسلّحة سواء البحرية أم البرية لوقف

(1) سالم مشكور، مصدر سبق ذكره، ص 64، 65.

(2) نجاة عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص 146.

(3) سالم مشكور، مصدر سبق ذكره، ص 98.

عمليات التهريب، مثلما حدث في نيسان 1934م عندما اعترض زورق عراقي مسلح قاربين كويتيين، ودخول سيارات عراقية مسلحة أرض الكويت في أيار 1934م وقيامها بتفتيش إحدى المناطق⁽¹⁾.

وهناك مشكلة المياه العذبة التي بدأ الكويتيون بجلبها من شط العرب منذ سنة 1908م، إذ أن الكويت بدأت تتهم العراق بإعاقه نقل المياه من شط العرب إلى الكويت لاسيما في ثلاثينيات القرن العشرين عندما ازداد توتر العلاقات بين البلدين بسبب مشكلة التهريب⁽²⁾، وظهرت مشكلة بساتين النخيل التي اشترتها العائلة الحاكمة الكويتية في مناطق الفداغية والفاو والبوشاية في سنة 1908م، إذ تسببت هذه البساتين في إثارة خلاف بين الحكومة العراقية والكويت فيما يتعلق باعتراف العراق بملكية هذه البساتين وفرض الضرائب عليها⁽³⁾، فضلاً عن ما سبق ظهرت مشكلة إثبات وجود جنسية للكويتيين مستقلة عن الجنسية العثمانية وانعكاس هذه القضية على حق ملكية شيخ الكويت لأراضي خاصة في العراق، وعلى تبعية الكويت للدولة العثمانية⁽⁴⁾.

إن تبادل الرسائل بين المندوبين البريطانيين في كل من العراق والكويت في سنة 1923م تضمن التأكيد على توضيح الحدود بين العراق والكويت والتي أشارت إليها اتفاقية سنة 1913م المعقودة بين بريطانيا والدولة العثمانية، إذ لم تواجه بريطانيا أية صعوبات في رسم الحدود بين البلدين بسبب خضوع كل منهما للسيطرة البريطانية، واستمر الوضع على حاله حتى سنة 1932م، عندما قررت بريطانيا منح الاستقلال للعراق والتهئية لقبوله في عضوية عصبة الأمم، فطلبت منه تحديد حدوده مع الكويت، فوافق العراق في رسالة بعثها رئيس وزرائه (نوري السعيد) في 21 تموز 1932م، على مراسلات سنة 1923م، ووافق الشيخ أحمد الجابر الصباح عليها في 3 آب 1932م⁽⁵⁾.

لكن العراق تراجع عن قراره بقبول ترسيم الحدود مع الكويت، إذ أعلن الملك غازي بعد اعتلائه عرش العراق في سنة 1933م، رفض الطلب البريطاني في ترسيم الحدود مع الكويت وطالب بضم الكويت إلى العراق⁽⁶⁾، وفي منتصف سنة 1938م دعا الملك غازي في إذاعته الخاصة في قصر الزهور إلى تأييد مطالبه بعض الصحف العراقية بضم الكويت لكونها أرضاً عراقية وإن العراق وريث الحكومة العثمانية وله الحق في امتلاك الكويت، لأن الانجليز قد سلبوا الكويت من العراق بالقوة، وعليهم أن يعيدوا هذا الجزء إلى الوطن الأم⁽⁷⁾، وقد لاقت دعوة الملك غازي لضم الكويت تأييداً من المجلس التشريعي الكويتي الذي قرّر في أحد اجتماعاته في سنة 1938م تقليص السيطرة البريطانية وطالب بالوحدة مع العراق، إلا أن الشيخ أحمد الجابر الصباح رفض ذلك وأمر بحل المجلس التشريعي بناءً على توجيه من بريطانيا، مما أدى إلى حدوث احتجاجات في الكويت وأعمال عنف، إلا أن الحكومة الكويتية سيطرت على الموقف بمساعدة بريطانية وأعدمت قائد المظاهرات (محمد المنيس) وهرب البقية إلى العراق⁽⁸⁾.

وهناك من يروي خروج تظاهرات شعبية في الكويت في شباط 1939م، مؤيدة لمطالبات الملك غازي بضم الكويت للعراق، وقد رفع المتظاهرون العلم العراقي ولافتات كتب عليها (الكويت جزء من العراق)⁽⁹⁾.

وشهد الموقف العراقي من ضمّ الكويت تراجعاً في أيلول سنة 1938م عندما اقترح وزير الخارجية العراقي إنشاء اتحاد كمركي بين البلدين بشرط تنازل الكويت عن المنطقة الشمالية إلى خط عرض 29,5 شمالاً، وهذا يعني تنازل الكويت عمّا يقارب ثلث مساحتها للعراق، إلا أن الحكومة البريطانية رفضت هذا العرض، وفي تموز 1939م أُجريت مباحثات بين

(1) نجاة عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص147-170.

(2) نجاة عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص176-180.

(3) المصدر السابق نفسه، ص180-185.

(4) المصدر السابق نفسه، ص185-188.

(5) أروى هاشم عبد الحسن، مشكلة الحدود العربية- العربية في منطقة الخليج العربي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996، ص114-115.

(6) د. إسماعيل محمد الزبيد، د. فاطمة سليم الطروانة، قضايا معاصرة، دار كنوز المعرفة، عمان، 2012، ص137.

(7) د. لطفي جعفر فرج، الملك غازي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1987، ص222.

(8) د. إسماعيل محمد الزبيد، مصدر سبق ذكره، ص138.

(9) د. حسين علي عبود الطائي، حرب الخليج الثانية 1991، وثائق وحقائق، ط1، بغداد، ص11.

الحكومتين العراقية والبريطانية بهدف إعادة ترسيم الحدود بين العراق و الكويت استناداً إلى مراسلات 1923م والمذكرات المتبادلة بين الحكومتين البريطانية والعراقية في تموز وآب 1932م بمناسبة استقلال العراق وانضمامه إلى عصبة الأمم، ولم تأتِ عملية إعادة ترسيم الحدود سنة 1939م بجديد باستثناء الحدود الواقعة جنوب صفوان، إذ استقر الرأي على تعديلها لتكون على مسافة كيلو متر مربع واحد إلى الجنوب وإدخال منطقة (كعكاعي) الحدودية ضمن الأراضي العراقية طبقاً لخريطة وزارة الحربية البريطانية الصادرة سنة 1920م، و تقرّر وضع مراكز للمراقبة بين البلدين، وتوقيع معاهدة حسن الجوار بينهما⁽¹⁾.

وبقي الحال على ما هو عليه حتى تاريخ 18 أيلول 1951م عندما وجّهت السفارة البريطانية في بغداد نيابة عن الكويت مذكرة إلى الخارجية العراقية تدعوها لإجراء الترتيبات اللازمة لترسيم الحدود بين العراق والكويت وفقاً لما تم الاتفاق عليه في مباحثات عام 1939م، إلا أن العراق ربط موافقته على ذلك بشرط موافقة الكويت على تأجير جزيرة (وربة) للعراق، إذ تمّ تضمين هذا العرض العراقي في مذكرة موجهة إلى السفارة البريطانية في بغداد بتاريخ 26 أيار 1952، و ما لبثت أن عادت مسألة تأجير جزيرة (وربة) إلى صدر المباحثات العراقية - الكويتية، عندما ربط العراق تجهيزه الكويت بالماء العذب بتأجير الجزيرة، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن⁽²⁾.

أما المحاولة الثانية لضم الكويت بعد محاولة الملك غازي الأولى، فقد جرت عند تشكيل الاتحاد الهاشمي في شباط 1958م، عندما بُحِثَ شأن انضمام الكويت للاتحاد الذي تشكّل بين العراق والأردن، إذ طرح نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي آنذاك فكرة انضمام الكويت للاتحاد، وأجرى اتصالات مع ملك السعودية سعود بن عبد العزيز لتأييد هذه الفكرة، ووافق الملك سعود عليها، كما أجرى نوري السعيد اتصالات مع الولايات المتحدة وأبدت موافقتها أيضاً⁽¹⁾.

إن مسودة اتفاقية تنظيم دخول الكويت إلى الاتحاد الهاشمي، تضمنت الاعتراف باستقلال الكويت على أن تتولى حكومة الاتحاد الشؤون الخارجية والعسكرية وأمور الجمارك وتشريعاتها وتنظيم العملة وتوحيد سياسة التعليم وأمور المواصلات، وأن تتشاور حكومة الاتحاد مع أمير الكويت في القضايا التي تتعلق بالشؤون الخارجية والدفاعية قبل اتخاذ قرار نهائي فيها، وبالمقابل تتعهد الكويت بالإسهام بنسبة معينة في ميزانية حكومة الاتحاد، إلا أن المحاولة الثانية توقفت بانحلال الاتحاد الهاشمي على أثر إعلان ثورة 14 تموز 1958م في العراق التي قابلها أمير الكويت عبد الله السالم الصباح بارتياح واضح، لأنها أنقذته من تبعة انضمام العراق إلى الاتحاد الهاشمي⁽⁴⁾.

ويمكن إجمال عناصر النزاع بين العراق و الكويت في العهد الملكي بالنقاط الآتية:

- النزاع حول عائدة أم قصر والخط الفاصل بين البلدين.
- مطالبات الكويت المستمرة بترسيم الحدود بين البلدين.
- مطالبة العراق بأحقّيته في جزيرتي (وربة وبوبيان).
- محاولة الملك غازي ضمّ الكويت إلى العراق.
- محاولة نوري السعيد ضمّ الكويت إلى الاتحاد الهاشمي.

(1) أروى هاشم عبد الحسن، مصدر سبق ذكره، ص117.

(2) المصدر السابق نفسه، ص118.

(3) Waldemer J. Gallman , Iraq Under General Nuri, The John Hopkins Press, United States,1964, P.148.

(4) إسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز و تأسيس الجمهورية في العراق، دار الحياة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص306.

المبحث الثالث

النزاع العراقي - الكويتي في العهد الجمهوري

بعد قيام ثورة 14 تموز 1958م، رحّب شيخ الكويت عبد الله السالم الصباح بها، لأنها وضعت حداً لمحاولة نوري السعيد ضمّ الكويت للاتحاد الهاشمي، وقد بعث الشيخ في 12 آب 1958م رسالة تهنئة إلى عبد الكريم قاسم بنجاح الثورة، فشكر قاسم الأمير على التهنئة، وفي 25 تشرين الأول 1958م زار شيخ الكويت العراق ليقدم التهنئة إلى قادة الثورة، ويبدو أن شيخ الكويت أراد أيضاً أن يلم بموقف قادة الثورة من الكويت فيما إذا كان لديهم نيّة في إثارة قضية الكويت من جديد كما فعل الملك غازي و نوري السعيد من قبل، أم لا، واستمرت العلاقات طبيعية بين العراق و الكويت في السنوات التي تلت ثورة 14 تموز 1958م، وتبادل البلدان الوفود التجارية والاقتصادية بشكل طبيعي⁽¹⁾.

وجاءت سنة 1961م لتشهد أول أزمة حقيقية بين العراق والكويت، إذ عادت المطالبة بالكويت كلّها، بعدما كانت قد تحوّلت إلى خلاف حول مناطق محددة، ففي 19 حزيران 1961م وقّعت بريطانيا اتفاقية جديدة مع الكويت أنهت بموجبها الحماية البريطانية القائمة على أساس اتفاقية 1899م، فأعلنت الكويت استقلالها في 19 حزيران سنة 1961م⁽²⁾، وبعد أن أصبحت الكويت مستقلة، وسارعت الدول الأخرى إلى إرسال برفقيات التهنئة، أرسل عبد الكريم قاسم إلى حاكم الكويت عبد الله السالم الصباح رسالة غامضة ترحب بإلغاء اتفاقية 1899م لكنها لم تتطرق إلى قضية الاستقلال، مما أثار شكوك حاكم الكويت فتشاور الحاكم مع السفير البريطاني حول الحصول على مساعدة بريطانية إذا اقتضى الأمر، وفي 25 حزيران 1961م، أعلن عبد الكريم قاسم في بيان إذاعي إنّ الكويت جزء لا يتجزأ من العراق وإنّ الكويت كانت منطقة تابعة لولاية البصرة الخاضعة للحكم العثماني، وأعلن عبد الكريم قاسم تعيين حاكم الكويت قائمقاماً لها، خاضعاً لسلطة متصرف البصرة⁽³⁾.

قامت بريطانيا في 1 تموز 1961م على اثر إذاعة البيان ويطلب من الكويت بإنزال قوات عسكرية على وجه السرعة في الكويت للدفاع عنها تجاه التهديدات العراقية، كما قام العراق من جانبه بحشد قواته بمنطقة البصرة، فوقعت بعض المناوشات بطريق الخطأ مع الدوريات البريطانية على الحدود، وأسرت القوات العراقية مدرعة وجنودها البريطانيين، وقدم العراق شكوى إلى مجلس الأمن بسبب إنزال البريطانيين قواتهم في الكويت وتهديدهم لسلامة أراضيه⁽⁴⁾، وفي الوقت الذي كان النزاع مطروحاً في مجلس الأمن قدّمت الكويت طلباً للانضمام إلى جامعة الدول العربية فقّبلت عضويتها في 20 تموز 1961م، فقام العراق بإيقاف كلّ أوجه التعاون مع الجامعة العربية، وقرّرت الجامعة العربية تشكيل قوات عربية لتحلّ محلّ القوات البريطانية في الكويت، إذ وصلت الفرقة الأولى منها إلى الكويت في 10 أيلول 1961م، وبقيت هذه القوات في الكويت حتى سنة 1963م حين بدا إن الخطر قد تلاشى، وفي 26 كانون الأول 1961م أعلن هاشم جواد وزير الخارجية العراقي، إن العراق سيعيد النظر بعلاقاته الدبلوماسية مع أي بلد يعترف بالكويت، وبما إن عدد الدول التي اعترفت بالكويت أخذ يتزايد، لذلك قام العراق بسحب سفرائه من جميع الدول التي اعترفت بالكويت، لكنّه لم يقطع العلاقات الدبلوماسية معها بشكل كامل⁽⁵⁾.

وبالنتيجة فشلت محاولة عبد الكريم قاسم في ضمّ الكويت فشلاً ذريعاً، وانتهى الأمر به إلى العزلة عن بقية العالم العربي، ورغم إن الاتّحاد السوفيتي قد أعاق انضمام الكويت إلى الأمم المتحدة في سنة 1961م، إلّا إنه غير موقفه بعد

(1) التطور السياسي لإمارة الكويت ومشكلاتها الحدودية للمدة من 1914 - 1963، متاح على الموقع الإلكتروني لموسوعة مقاتل من الصحراء <http://www.moqatel.com> :

(2) سالم مشكور، مصدر سبق ذكره، ص99.

(3) د. فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، العقد الجمهوري الأول، الجزء الأول، ترجمة مصطفى أحمد، دار مصر للطباعة، القاهرة، 2009، ص63.

(4) إسماعيل عارف، مصدر سبق ذكره، ص309.

(5) د. فيبي مار، مصدر سبق ذكره، ص64.

الإطاحة بـ(عبد الكريم قاسم) في سنة 1963م وصوّت بقبول الكويت في عضوية المنظمة العالمية⁽⁶⁾، وذلك في حزيران 1963م لتصبح العضو رقم 111.

وبعد قيام إنقلاب 8 شباط 1963م في العراق بقيادة عبد السلام عارف والتي أطاحت بـ(عبد الكريم قاسم)، تغير الموقف العراقي الرسمي إذ أعلن العراق في بيان مشترك مع وفد كويتي زار بغداد في 3 تشرين الأول 1963م، عن اعترافه باستقلال الكويت وسيادتها بحدودها المفصلة في الرسائل المتبادلة في سنة 1932م بين رئيس وزراء العراق وشيخ الكويت آنذاك، وتم في هذا البيان المشترك الاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء بين البلدين⁽¹⁾، ولكن أجواء التوتر ما لبثت أن عادت إلى العلاقات العراقية والكويتية عندما بادر الرئيس العراقي عبد السلام عارف في سنة 1965م، إلى إحياء خطة عراقية قديمة تهدف إلى إنشاء مجرى عميق للمياه يربط ميناء أم القصر العراقي بخطوط البصرة وبغداد، واقترح الرئيس العراقي آنذاك على أمير الكويت أن يؤجر جزيرة (وربة) الكويتية لمدة (99) عاماً إذ إن المجرى لا بد أن يخترق أراضيها، لكن أمير الكويت رفض الطلب العراقي⁽²⁾.

وبعد وفاة الرئيس العراقي عبد السلام عارف في حادث تحطم طائرة في 13 آذار 1966م وتولّى أخيه الرئاسة، عادت العلاقات العراقية - الكويتية إلى التوتر من جديد، إذ حاول عبد الرحمن عارف إثارة أزميتين مع الكويت الأولى: في الأول من تشرين الأول 1966م، عندما اجتاحت قوات عراقية جزيرة (بوبيان) احتجاجاً على المفاوضات الجارية آنذاك بين إيران والكويت لتقسيم المجرى (القاري) بينهما من دون مشاركة العراق فيها، والثانية: حدثت في 18 نيسان 1967م، عندما بادرت الحكومة العراقية إلى توجيه إنذار رسمي إلى الحكومة الكويتية تطلب فيه إنزال العلم الكويتي عن جزيرتي (وربة وبوبيان) الواقعتين على بعد عشرة أميال تقريباً من الحدود⁽³⁾.

وعندما تمت الإطاحة بحكومة عبد الرحمن عارف في 17 تموز 1968م وتولّى حزب البعث بقيادة (أحمد حسن البكر) السلطة في العراق، كان التوجه العام للحكومة هو تهدئة الوضع مع الكويت، والتعايش مع الأمر الواقع، لكن من دون ترسيم للحدود بين البلدين، مع إيجاد صيغة يتمكن العراق في ضوءها من الانفتاح على الخليج بضم جزيرتي (وربة و بوبيان) إليه، أو على الأقل الحصول على حق استخدام شريط أوسع على الساحل⁽⁴⁾.

لقد أدى إلغاء إيران في سنة 1969م اتفاقية الحدود لسنة 1937م المعقودة بينها وبين العراق، إلى إضعاف موقف العراق في الملاحة بشط العرب، بعد مطالبة إيران بأن يكون خط الحدود بينها وبين العراق هو خط منتصف شط العرب، مما دفع الحكومة العراقية إلى الطلب من الكويت آنذاك السماح للقوات العراقية بالتمركز في مناطق شمال الكويت، خوفاً من هجوم إيراني محتمل على ميناء أم قصر، إلا أن الحكومة الكويتية رفضت الطلب العراقي، فأقدمت الحكومة العراقية على توجيه الأمر لقواتها العسكرية باحتلال مخفر (الصامته) الحدودي وهي منطقة غنية بالنفط، وذلك في 20 آذار 1973م⁽⁵⁾، ولقد أثار هذا الحادث ردود فعل قوية من الكويت التي قامت بإعلان حالة الطوارئ، وغلق الحدود مع الدول المجاورة، وأخذت الصحف الكويتية تهاجم الحكومة العراقية، واتهمتها بالعمل على إقامة قاعدة للأسطول السوفيتي في الخليج العربي، ويبدو أن الصحف الكويتية أرادت بهذا الادعاء إثارة الدول الغربية ضد العراق⁽⁶⁾، وبالتزامن مع هذا الحادث أبلغ العراق جامعة الدول العربية أنه سحب اعترافه باتفاق سنة 1963م، ودعا إلى إجراء محادثات عراقية - كويتية لبحث

(6) هالة فتاح، فرانك كاسو، خلاصة تاريخ العراق المعاصر، ترجمة: مصطفى أحمد نعمان، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2011، ص79.

(1) أروى هاشم عبد الحسن، مصدر سبق ذكره، ص124.

(2) عدنان أحمد سلوم، د. أسامة مرتضى، الأفاق المستقبلية للعلاقات العراقية الكويتية ما بعد نيسان 2003، ط1، دار مكتبة البصائر، بيروت، 2011، ص22.

(3) المصدر السابق نفسه، ص22، ص23.

(4) عدنان أحمد سلوم، د. أسامة مرتضى، السابق نفسه، ص24.

(5) المصدر السابق نفسه، ص24-25.

(6) صلاح العقاد، نزاع الحدود بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث، العدد (33) تموز 1973، ص111.

قضية الحدود، لكن الجامعة العربية استطاعت احتواء الأزمة وتطويقها، وعاودت الحكومة الكويتية اتصالاتها مع الحكومة العراقية إذ قام ولي العهد الكويتي آنذاك جابر الأحمد الصباح في آب 1973م بزيارة العراق للتباحث بشأن التوصل إلى تسوية لمشكلة الحدود بين البلدين، وقد طلب العراق في هذه المرة من الكويت تأجير جزيرة (وربة وبوبيان) لمدة 99 عاما مع بقاءها تحت السيطرة الكويتية، وكالعادة رفضت الكويت هذا الطلب، وعاد المسؤول الكويتي دون أن يحقق الهدف من الزيارة⁽¹⁾.

واستمرت جهود الجامعة العربية في الوساطة بين الكويت والعراق، إذ نجحت بإقناع العراق في سحب قواته من مخفر (الصامتة) الحدودي، وذلك في سنة 1975م، وكذلك أسهمت الجامعة العربية في حل الخلاف بصورة مؤقتة لعدم التوصل إلى اتفاق في الرأي بين البلدين، و الواضح أن الأزمة بين الكويت و العراق في الحقبة 1968-1979م، اتسمت - حصراً - بوجود خلاف حول ترسيم الحدود بين البلدين، ولكن الحكومة العراقية لم تفلح في الاستفادة من الفرص المتاحة أمامها لتحقيق مكسب بشأن جزيرتي (وربة و بوبيان)⁽²⁾، ورغم المباحثات التي كانت تجري بين العراق والكويت بين مدة وأخرى، فضلاً عن اللجان المشتركة التي شكّلت للنظر في قضية ترسيم الحدود بين الطرفين إلا أن جميع الجهود فشلت في التوصل إلى حل نهائي للنزاع وبقيت المسألة في طور الجمود، بسبب عوامل عدّة منها تنحي الرئيس أحمد حسن البكر عن منصبه ونجاح الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979م واندلاع الحرب العراقية - الإيرانية سنة 1980م، فتوقفت المباحثات بين البلدين حول قضية الحدود طوال سنوات الحرب هذه.

ولم يُثر العراق أية مشكلة حدودية بينه وبين الكويت في الحرب العراقية - الإيرانية، بل سعت الحكومة آنذاك إلى تطبيع علاقاتها مع الحكومة الكويتية، وبعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية في 8 آب 1988م، قام المسؤولون الكويتيون، بزيارات متكررة إلى العراق من أجل إقناع الحكومة العراقية بترسيم الحدود إلا أن الجانب العراقي لم يكن متحمساً لذلك، وكان مستمراً بالضغط على الكويت للحصول على جزيرتي (وربة وبوبيان)، وعندما طلبت الكويت من العراق آنذاك التوقيع على معاهدة عدم اعتداء معها، كان رد الحكومة العراقية: أنه على الطرفين الانتهاء من مشكلة ترسيم الحدود قبل البحث في مسألة معاهدة عدم الاعتداء⁽³⁾.

وفي 15 تموز 1990م تزايد التوتر بين العراق والكويت عندما اتّهمت الحكومة العراقية رسمياً الحكومة الكويتية بالتجاوز على الأراضي العراقية والاستيلاء على آبار من حقل الرميلة العراقي المحاذي للحدود الكويتية أثناء انشغال العراق بحربه مع إيران، فضلاً عن قيام الكويت والإمارات بإغراق السوق العالمية بالنفط مما أدى إلى تدهور الأسعار وخسارة كبيرة للاقتصاد العراقي⁽⁴⁾، و قد ردت الحكومة الكويتية على ما أسمته (ادّعاءات) الحكومة العراقية بالقول: إن الكويت قامت باستخراج النفط من آبار تقع ضمن أراضيها وعلى مساحة كافية من الحدود الدولية، وأشار الرد الكويتي إلى أن العراق لديه سجل حافل بالتجاوزات على الأراضي الكويتية وهو سجل مدعم بالوقائع لدى الجهات المعنية⁽⁵⁾.

الخاتمة

من خلال متابعة أحداث التاريخ يتبين إن العراق والكويت لهما تاريخ طويل من النزاع فمنذ كان البلدان خاضعين للاحتلال الأجنبي شكلا محورا للصراع مابين الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على العراق وبين الدولة البريطانية التي كان لها نفوذ واضح في الكويت واستمر الصراع البريطاني-العثماني من اجل الهيمنة على الكويت عقود طويلة حتى سنة 1913م عندما وقعت الدولتان البريطانية والعثمانية على اتفاقية 1913م التي اعترفت فيها الدولة العثمانية بالاستقلال

(1) سالم مشكور، مصدر سبق ذكره، ص103.

(2) صلاح العقاد، مصدر سبق ذكره، ص121.

(3) عدنان أحمد سلوم، د. أسامة مرتضى، مصدر سبق ذكره، ص31، ص32.

(4) عدنان أحمد سلوم، د. أسامة مرتضى، مصدر سبق ذكره، ص34.

(5) أروى هاشم عبد الحسن، مصدر سبق ذكره، ص131.

الذاتي للكويت مقابل اعتراف بريطاني بتبعية الكويت الشكلية للدولة العثمانية، وبتأسيس الدولة العراقية في سنة 1921م بدأت مرحلة جديدة في فصول النزاع العراقي الكويتي عندما سعت الكويت في محاولات عدة إلى ترسيم الحدود مع العراق من خلال المراسلات مع المندوب السامي البريطاني والحكومات العراقية المتعاقبة ولكن دون جدوى، وخلال العهد الملكي في العراق ظهرت دعوات لضم الكويت للعراق كان أبرزها دعوة الملك غازي في سنة 1936م، وبسقوط النظام الملكي في العراق ومجيء العهد الجمهوري بدأ عبد الكريم قاسم بالمطالبة بضم الكويت للعراق خصوصاً بعد إعلان الكويت استقلالها في سنة 1961م، كما ان محاولات الكويت لترسيم الحدود بشكل نهائي مع العراق لم تثمر بنجاح واستمر الخلاف على حاله حتى قيام العراق بغزو الكويت في سنة 1990م مما مهد لدخول البلدين في حالة من التوتر والنزاع الحاد تولت الأمم المتحدة إدارته من خلال العديد من القرارات والنشاطات واللجان.

قائمة المصادر

- جي. ج. لوريمر، الكويت في دليل الخليج، الجزء الأول، السفر التاريخي، الطبع الأولى، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1981..
- نورية محمد ناصر الصالح، علاقات الكويت السياسية بشرقي الجزيرة العربية والعراق العثماني، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1977.
- حسن سليمان محمود، الكويت، ماضيها وحاضرها، المكتبة الأهلية، بغداد، 1968.
- سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج، معضلة السيادة والشرعية، مركز الدراسات الاستراتيجية، البحوث والتوثيق، بيروت، 1993.
- نجاة عبد القادر، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين 1914-1939، منشورات جامعة الكويت، 1973.
- أروى هاشم عبد الحسن، مشكلة الحدود العربية- العربية في منطقة الخليج العربي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996.
- إسماعيل محمد الزبيد، د. فاطمة سليم الطروانة، قضايا معاصرة، دار كنوز المعرفة، عمان، 2012.
- لطفي جعفر فرج، الملك غازي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1987،
- حسين علي عبود الطائي، حرب الخليج الثانية 1991، وثائق وحقائق، بغداد.
- إسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز و تأسيس الجمهورية في العراق، دار الحياة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.
- فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، العقد الجمهوري الأول، الجزء الأول، ترجمة مصطفى أحمد، دار مصر للطباعة، القاهرة، 2009.
- هالة فتاح، فرانك كاسو، خلاصة تاريخ العراق المعاصر، ترجمة: مصطفى أحمد نعمان، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2011.
- عدنان أحمد سلّوم، د. أسامة مرتضى، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية الكويتية ما بعد نيسان 2003، دار مكتبة البصائر، بيروت.
- صلاح العقاد، نزاع الحدود بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث، العدد (33) تموز 1973.